

التركيز على البنية التحتية والخدمات الطبية وتشجيع الاستثمار

لجنة رجال الأعمال الكويتية - اليابانية بحثت آفاق التعاون المستقبلي بين البلدين

الميزان التجاري الأسترالي يسجل اتساعاً في مستويات العجز

كوالالمبور - «كونا»: سجل الميزان التجاري الأسترالي خلال أغسطس الماضي اتساعاً في مستويات العجز بقيمة 815 مليون دولار أسترالي مقارنة بالفترة السابقة التي سجلت 865 مليون دولار والتي تم تعديلها لتسجل عجزاً بقيمة 1375 مليون دولار.

وذكر تقرير الميزان التجاري الصادر عن مكتب الإحصاء الأسترالي أمس أن الميزان التجاري لاقتصاد البلاد سجل خلال شهر أغسطس الماضي اتساعاً كبيراً في مستويات العجز وباعلى من التوقعات. واعتبر هذا الاتساع في مستويات العجز مؤشراً غير ايجابي بالنسبة للاقتصاد الأسترالي أمام استمرار ضعف سوق العمل وعدم استقرار الدولار الأسترالي عند مستويات مناسبة. وكان البنك المركزي الأسترالي قرر يوم أمس الأول الثلاثاء تنفيذ سياسته النقدية المتمثلة في أسعار فائدة عند مستوى منخفض بنسبة 2.5 في المئة لجولة أخرى لدعم الاقتصاد الأسترالي أمام ارتفاع معدلات البطالة في البلاد التي جانب توقعات باستمرار تحقيق الاقتصاد الأسترالي معدلات نمو باقل من الطبيعي على المدى القريب.

بوابة إلكترونية للتعرف على الأجهزة الأقل استهلاكاً للطاقة

الرياض - «واس»: نظمت غرفة الرياض بالتعاون المركز السعودي لكفاءة الطاقة يوم أمس وبحضور عضو مجلس الإدارة رئيس اللجنة التجارية الأستاذ محمد العجلان، ورشة للتعريف ببطاقة كفاءة الطاقة ومحتوياتها وفوائدها، وكذلك التعرف بالخدمات التي تقدمها البوابة الإلكترونية الخاصة بالبطاقة والتي ستتاح للمستهلك النهائي في وقت لاحق بعد اكتمال جميع خدماتها.

واستعرض اللقاء لمحة موجزة عن وضع استهلاك الطاقة في المملكة لاسيما في قطاع المباني الذي يستهلك 80 في المئة من الطاقة الكهربائية المنتجة، 70 في المئة منها تستهلكه أجهزة التكييف، كما أن المباني السكنية تستهلك لوحدها أكثر من نصف الطاقة الكهربائية المنتجة في المملكة.

وأكد المهندس نايف الرقاص مساعد مدير عام المركز السعودي لكفاءة الطاقة أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المملكة في قطاع الطاقة نتيجة حلة من العوامل والمتغيرات أبرزها الحاجة الماسة لتلبية متطلبات التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة، ونمو الطلب على الطاقة الكهربائية بعدد سنوي يبلغ 8 في المئة مع التباين الواضح في معدلات استهلاك الكهرباء خلال فصول السنة. وشدد المهندس الرقاص على أهمية الالتزام بالحد الأدنى لكفاءة الطاقة في الأجهزة الكهربائية المنزلية لاسيما المكيفات التي تستهلك نسبة كبيرة من الطاقة، مشيراً إلى أنه تحدياً لهذا الغرض فقد تم اعتباراً من بداية شهر ذي القعدة الجاري منع استيراد وتصنيع المكيفات ذات نسبة الكفاءة الأقل من قيمة المعيار المحدد، كما سيتم اعتباراً من الأول من يناير للعام المقبل القادم تطبيق قرار منع بيع هذه المكيفات في السوق المحلي.

الاستثمارات اليابانية إلى الكويت والتي ينبغي أن تخلق مزيداً من الوظائف والمساهمة في تطوير الاقتصاد الكويتي.

وأعرب سايتو الذي يشغل منصب المستشار الفخري لمجموعة «ميرزوهو» المالية عن الأمل في أن تقوم الحكومة الكويتية بدفع محادثات اتفاقية التجارة الحرة المتوقفة في فترة ولايتها كرئيس لمجلس التعاون الخليجي العام المقبل.

ويأتي هذا الاجتماع الاقتصادي السنوي بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى دولة الكويت في أغسطس الماضي وأكد خلالها الحرص على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين اليابان والكويت من خلال زيادة التبادل بين القطاعين العام والخاص بين الجانبين.

ومن جانبه وصف سفير دولة الكويت لدى اليابان عبدالرحمن العتيبي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» هذا اليوم مناقشات اللقاء باللمحة «مع نتائج مرضية».

وقال السفير العتيبي إثر افتتاح أعمال اللجنة أن «لقاء اليوم هام جداً باتجاه تفعيل الاتفاقات التي اتخذت خلال زيارة رئيس وزراء اليابان الأخيرة إلى الكويت».

وأوضح أن الجانبين اتفقا على زيادة مستوى التعاون بينهما وفي مختلف المجالات وخاصة في القطاع الصحي الذي هو مجال جديد للتعاون الثنائي. ورأى أنه من المفيد جداً للجانب الكويتي اكتساب الخبرة اليابانية في مجالات حيوية مثل علاج السرطان. وقال «بالنسبة لفق اليابان بشأن برنامج «الأوفست» فإن الجانب الكويتي يتفهم موقف الشركات اليابانية» مشيراً إلى «أن المسألة سيتم نقلها إلى السلطات المختصة» في الكويت.



خالد الصقر متحدثاً



جانب من اجتماع اللجنة الكويتية - اليابانية لأصحاب الأعمال 181

البلدين. ومن جانبه رحب الرئيس المشارك للجنة الياباني سايتو هيروشي بدعم المشاركين الكويتيين للضغط على الحكومة الكويتية لإلغاء برنامج «الأوفست» والإبرام لمعج لاتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي وبين اليابان. وقال هيروشي «لقد أصبح برنامج الأوفست عقبة رئيسية تحول دون الاستثمار من قبل الشركات اليابانية في الكويت» مضيفاً «يسود هذا البرنامج أوتوق تدفق أكبر بكثير من

وزارة الصحة الكويتية عن الوضع الصحي في البلاد وعلاج السرطان في الكويت من أجل بحث آفاق مساهمة اليابان في هذا المجال حيث أظهر العرض مدى الحرص على تبادل الخبرات الصحية مع اليابان بما في ذلك علاج السرطان وتسهيل التبادلات الطبية والتعاون مع الجانب الكويتي. كما اطلعت اللجنة على مدى التعاون التطفي إلى جانب التعاون الثنائي في مجال القطاعات الزراعية والاقتصادي ومدى التعاون بين

ومن جانبه تحدث المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتور ناجي المطيري عن الرؤية المستقبلية والتحديث الأخير للحفاظ على الطاقة ومشاريع الطاقة المتجددة في الكويت بما في ذلك الطاقة المتجددة. ووفقاً للدكتور المطيري فإن تكلفة توليد الطاقة في الكويت ترتفع بشكل مطرد وقد بلغت نحو 2.4 مليار دينار «8.4 مليارات دولار أمريكي» في عام 2011. واستمعت اللجنة لعرض قدمته

خالد الصقر: التنسيق لإنجاز مشاريع خطط التنمية في البناء والنقل والشراكة بين القطاعين العام والخاص

المساهمة في التنمية الوطنية في الكويت من خلال المشاركة في مشاريع البنية التحتية والخدمات الطبية. وفي الاجتماع الذي يستمر يوماً واحداً قدم الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور عادل الوقيان لمحة عامة عن الخطة السنوية المقبلة للتنمية الوطنية التي تنطلق في مارس المقبل.

وفي تصريح أدلى به لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» على هامش الاجتماع أشار الوقيان إلى أن الحكومة الكويتية ستناقش على هذه الخطة أكثر من 21 مليار دينار كويتي في العام المالي 2013/2014.

وأضاف الوقيان «نحن حالياً بصدد العمل على الخطة الثانية متوسطة المدى والتي تهدف إلى الحصول على موافقة من البرلمان في فبراير القادم». وتوقع الوقيان أن تحظى الخطة المتوسطة المدى بكثير من الاهتمام من جانب الشركات اليابانية. وقال «لقد تم تصميم خطة التنمية الكويتية بشكل يجعل من البلاد مركزاً للتجارة الإقليمية ومركزاً مالياً من خلال استدامة التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي».

طوكيو - «كونا»: عقدت اللجنة الكويتية اليابانية لأصحاب الأعمال اجتماعها الـ 181 أمس لبحث مجالات وفرص التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع موضوعات تتصل بالسياسة الاقتصادية وفرص الاستثمار في الكويت مع التركيز بشكل خاص على البنية التحتية والخدمات الطبية وتشجيع الاستثمار والتعاون بين الجانبين.

وفي كلمته الافتتاحية أبرز الرئيس المشارك للجنة خالد الصقر العديد من المشاريع الكويتية في إطار خطط التنمية التي يتم تنسيقها مع القطاع الخاص من خلال مشاريع البناء والتشغيل والنقل والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال الصقر وهو رئيس الجانب الكويتي في الاجتماع «إن مثل هذه المشاريع يحتاج إلى شركاء اجانب مستازون بتكنولوجيا متقدمة ودراية وخبرة تنفيذية وكذلك شبكات تسويق دولية تقنية».

وأضاف الصقر الذي يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة وتجارة الكويت «نحن نعتمد على الشركاء اليابانيين يمكن أن يشاركوا بفعالية في تنفيذ هذه المشاريع».

وقال إن حجم التجارة بين الكويت واليابان بلغ رقماً قياسياً العام الماضي قدره نحو 17.2 مليار دولار أمريكي وهو ما يعتبر أكثر من ثلاثة أضعاف العقد الماضي. ومن جانبه ألقى نائب وزير التجارة والصناعة الياباني نوريهيكو ايشيجور كلمة رحب فيها باسم وزير الاقتصاد توشيميتسو مونجي باعطاء اللجنة مهنياً بالانطلاق اجتماع اللجنة الكويتية اليابانية. وأعرب مونجي في رسالته التي تلاها تأنيه أمام الاجتماع عن ثقته بأن الشركات اليابانية قادرة على

مع بقاء طاقتها الإنتاجية عند 12.5 مليون برميل يومياً

السعودية تصدر 1.96 مليار برميل نفط بقيمة 800 مليار ريال في تسعة أشهر



صنرت السعودية نحو 1.96 مليار برميل نفط في نهاية التسعة أشهر من 2013، بقيمة 799 مليار ريال، وبلغ الاستهلاك المحلي خلال نفس الفترة ما يقارب 658 مليون برميل برميل وينسبة 25 في المئة من إجمالي الإنتاج.

باتي ذلك في الوقت الذي أكد وزير البترول على التعميم أن المملكة مستعدة لتغطية أي نقص في الإمدادات النفطية، مشدداً في الوقت ذاته على أن وضع السوق مستقر والمحزون ممتاز، والإمدادات كافية ومستقرة، وبأن المملكة جاهزة لتلبية أي نقص في سوق النفط.

وبحسب التعميم فإن الطاقة الإنتاجية للمملكة تبلغ حالياً 12.5 مليون برميل في اليوم، وتأتي هذه التصريحات فيما يسجل تحسن في مستوى الإنتاج الليبي الذي انخفض إلى 150 ألف برميل يومياً

في الأسابيع الأخيرة مقابل 1.5 مليون برميل في الوضع الطبيعي، لكنه عاد وارتفع إلى حوالي 600 ألف برميل. وهنا قال لـ «الرياض» المستشار الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة إن المملكة صنرت نحو 1.96 مليار برميل نفط في نهاية التسعة أشهر

السياسية وعودة إنتاج نفط ليبيا إلى ما وفق 600 ألف برميل يومياً وكذلك ارتفاع إنتاج نيجيريا إلى 2.4 مليون برميل يومياً مع انتهاء موسم الصيف الذي في العادة يستهلك فيه كمية أكبر من وقود السيارات.

وتابع بأنه من الأحداث المهمة التي علمنا أن ترقيتها هو رفع سقف المديونية في الميزانية الأمريكية إلى 16.7 تريليون دولار قبل 1 أكتوبر والا شاهدنا أسعار النفط في تدهور.

وقال إنه في 6 سبتمبر وصل سعر برميل تكساس إلى أعلى سعر له عند 110.62 دولار قبل أن يتراجع إلى 102 دولار في نهاية الشهر، أما شحنات الشرق الأوسط فسوف تصعد بنسبة 2.4 في المئة إلى 17.72 مليون برميل يومياً حتى 12 أكتوبر، مقارنة مع 17.31 مليون في الشهر إلى 14 سبتمبر.

مستثمرون كبار لمجلس إدارة «مايكروسوفت»:

حان الوقت لرحيل غيتس



غيتس مداعماً من موقعه

نيويورك - سياتل - «رويترز»: قالت مصادر مطلعة إن ثلاثة من أكبر مستثمري مايكروسوفت يمارسون ضغوطاً على مجلس الإدارة لحمل بيل غيتس على التخلي عن منصب رئيس مجلس إدارة شركة البرمجيات التي أسسها قبل 38 عاماً.

وفي حين تعرض ستيف بالمر الرئيس التنفيذي لمايكروسوفت لضغوط على مدى سنوات كي يحسن أداء الشركة وسعر السهم يبدو أنها المرة الأولى التي يستهدف فيها مساهمون كبار غيتس الذي يظل من أكثر الشخصيات التي تحظى بالاحترام وذات التأثير في قطاع التكنولوجيا. وأحجم متحدث باسم مايكروسوفت عن التعليق، وبحسب المصادر لا يبدي مجلس

إدارة مايكروسوفت استعداداً للاستجابة لرغبات المستثمرين الثلاثة الذين يملكون معاً أكثر من خمسة في المئة من أسهم الشركة. وطلبوا عدم إفضاء هوية المستثمرين

لأن المحادثات الجارية ذات طابع سري. ويملك غيتس حوالي 4.5 في المئة من الشركة البالغة قيمتها 277 مليار دولار وهو أكبر مساهم منفرد.

إعلان تذكيري

حضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية (مؤجلة) لشركة شرق للاستثمار.م.ك.م

يسر مجلس إدارة الشركة بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية (مؤجلة) للشركة وذلك يوم الخميس الموافق 2013/10/10 الساعة الحادية عشر صباحاً في مقر الشركة الرئيسي ببرج مدينة الأعمال الكويتية العقارية الدور 25 - أمام دوار بيهياني بالشرق - لمنقشة جدول الأعمال التالي:

" جدول أعمال الجمعية العمومية الغير عادية " (مؤجلة)

البند الأول : مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بإضافة نشاط جديد للشركة وهو القيام بكافة أنواع الاستثمار في العقارات بغرض التنمية والتطوير فيما عدا القسام والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر وحساب الشركة أو لحساب الغير.

البند الثاني : تعديل المادة رقم (5) من عقد التأسيس والمادة رقم (4) من النظام الأساسي للشركة وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.

(التص المادة الحادي قبل الاستحقاق)

- 1- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- 2- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- 3- تقديم وإعداد الدراسات والأبحاث الفنية والاقتصادية والتقييمية دراسة المشاريع المنقطة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لذلك للمؤسسات والشركات على أن تتوافق الشروط في من يزاول هذا النشاط.
- 4- الوساطة في عمليات الإقراض والاقتراض.
- 5- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف منبري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمداء الاستثمار.
- 6- التمويل والوساطة في عمليات التجارية الدولية.
- 7- تقديم القروض لتغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح القروض مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
- 8- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها، على أن يكون هذا النشاط لحساب الشركة فقط.
- 9- العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
- 10- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- 11- القيام بكافة أنواع الاستثمار في العقارات بغرض التنمية والتطوير فيما عدا القسام والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر ولحساب الشركة أو لحساب الغير.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشترك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

(التص المادة بعد التعديل)

- 1- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- 2- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- 3- تقديم وإعداد الدراسات والأبحاث الفنية والاقتصادية والتقييمية دراسة المشاريع المنقطة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لذلك للمؤسسات والشركات على أن تتوافق الشروط في من يزاول هذا النشاط.
- 4- الوساطة في عمليات الإقراض والاقتراض.
- 5- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف منبري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمداء الاستثمار.
- 6- التمويل والوساطة في عمليات التجارية الدولية.
- 7- تقديم القروض لتغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح القروض مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
- 8- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها، على أن يكون هذا النشاط لحساب الشركة فقط.
- 9- العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
- 10- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- 11- القيام بكافة أنواع الاستثمار في العقارات بغرض التنمية والتطوير فيما عدا القسام والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر ولحساب الشركة أو لحساب الغير.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشترك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

شركة شرق للاستثمار
ش.م.ك.م